A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/43/627
22 September 1988
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

الدورة الثالثة والاربعون
البند ١١٩ من جدول الأعمال المؤقت*

وحدة التفتيش المشتركة

المشروع RLA/86/002 - دعم إدارات الشؤون الخارجية في امريكا اللاتينية

تقييم منتصف المدة

مذكرة من الامين العام

يشرف الامين العام أن يحيل الى الجمعية العامة تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "المشروع RLA/86/002 - دعم إدارات الشؤون الخارجية في امريكا اللاتينية - تقييم منتصف المدة" (JIU/REP/88/4) .

* A/43/150 .

Digitized by UNOG Library

المرفق

JIU/REP/88/4

August 1988

المشروع RLA/86/002 - دعم إدارات الشؤون الخارجية في امريكا اللاتينية

تقييم منتصف المدة

إعداد

انريكي فرّير - فيايرا

و

نورمن وليامز

وحدة التفتيش المشتركة

المحتويات

	الصفحة
أولا - مقدمة	٣
ثانيا - التوصيات	٤
ثالثا - تعليقات بشأن التوصية الأولى	٥
رابعا - التعليقات على التوصية الثانية	٧
خامسا - التعليقات على التوصية الثالثة	٨
سادسا - تعليقات على التوصية الرابعة	٩
سابعا - تعليقات على التوصية الخامسة	١٠
مرفق - نفقات الميزانية المقدرة	١٣

Digitized by UNOG Library

أولا - مقدمة

١ - دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في قرارها ٢١٨/٤٢ ، وحدة التفتيش المشتركة الى القيام بمزيد من التقييمات الخاصة للبرامج والانشطة .

٢ - وقد تضمن برنامج العمل الذي أقرته الوحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ بندا خاصا بتقييم منتصف المدة لمشروع من أكبر المشاريع الإقليمية الجاري تنفيذها في امريكا اللاتينية (دعم ادارات الشؤون الخارجية - RLA/86/002) ، وتبلغ مدخلات برنامج الامم المتحدة الإنمائي فيه نحو ١,٦ مليون دولار .

٣ - وقد أخذ تقييم منتصف المدة هذا في الاعتبار أمورا ، من جملتها وثيقة المشروع ، والطريقة التي يجري بها تنفيذه ، والاسباب الكامنة وراء ما تحقق الى الآن من نتائج ، والعلاقة بين المدخلات والمخرجات ، المتمثلة هنا أساسا باستثمار الامم المتحدة في المشروع ، من جهة ، وفي آراء الحكومات المشتركة فيه ، من جهة ثانية .

٤ - وبعد النظر في وثيقة المشروع وغيرها من الوثائق ، قام المفتشون بزيارة معظم البلدان المشتركة ، فضلا عن مقر اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، وهي الوكالة القائمة بالتنفيذ . والبلدان المشتركة في المشروع هي التالية : بيرو (١٩٨٦) ، اكوادور (١٩٨٦) ، كوستاريكا (١٩٨٦) ، هندوراس والمكسيك وأوروغواي وشيلي وبوليفيا وبنما ونيكاراغوا والبرازيل والسلفادور وغواتيمالا وباراغواي والجمهورية الدومينيكية وكوبا (تشترك جميعا منذ ١٩٨٧) ، والارجنتين (١٩٨٨) .

٥ - وعلى أساس الزيارات والمقابلات ، سواء مع كبار موظفي وزارات الخارجية أو مع المشتركين في الحلقات الدراسية لغرض تقييم ما للمشروع من آثار في العمل على صعيد وزارات الخارجية ، أمكن تحديد العلاقة بين حجم المخرجات ونتائج المدخلات في تحقيق أهداف المشروع . وفي هذا الصدد ، خلص التقييم الى نتيجة مفادها أن الاسلوب المنتهج حاليا لتنفيذ المشروع لا يؤثر إلا تأثيرا طفيفا على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد بالنسبة الى المبالغ المستثمرة فعلا . واذا لم يعدل أسلوب التنفيذ هذا ، فقد تبرز نزاعات كامنة خطيرة ، انظر في هذا السياق ، التعليقات على التوصية الاولى (الفقرة الاخيرة) وعلى التوصية الثانية .

Digitized by UNOG Library

٦ - وبعد التفتيش والتقييم المشار اليهما فيما تقدم ، تم وضع التوصيات التالية :

ثانيا - التوصيات

أولا - ينبغي لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، والحكومات المعنية ، القيام فورا باستعراض للمشروع RLA/86/002 بهدف جعل طريقة التنفيذ منسجمة مع صلاحيات اللجان الاقتصادية الإقليمية وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، وخاصة القرارات ١٩٧/٣٢ ، ٣٦٨٧ ، (د-٣٥) و ٣٦٨٨ (د-٣٥) و ٣٠٢/٣٣ و ٣٠٦/٣٤ ؛

ثانيا - أثناء استعراض المشروع RLA/86/002 ، ينبغي دراسة إمكانية وجدوى مشاركة الحكومات المشتركة بأقصى قدر ممكن خلال الوقت المتبقي لتنفيذ المشروع ؛

ثالثا - ينبغي للحكومات المشتركة واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تعقد في إطار المشروع RLA/86/002 ، اجتماعا تشترك فيه الاكاديميات أو المعاهد التي تعمل بالاشتراك مع وزارات الخارجية المعنية ، للنظر في انشاء شبكة تضم تلك المؤسسات وطرق التنفيذ المباشر ؛

رابعا - وحيث أن صلاحية اللجان الاقتصادية الإقليمية فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع القطرية هي موضع بحث ، وخاصة لتحقيق أحد الاهداف الرئيسية لجميع برامج التنمية ، وهو الاعتماد على الذات ، ينبغي لكل حكومة من الحكومات أن تقوم على حدة بتنفيذ المشاريع القطرية التي تدعم وزارة خارجيتها ، ويجوز لتلك الحكومات أن تطلب الدعم الذي تراه ضروريا . وتكون المشاريع القطرية مناسبة إذا ما تم تصميمها بحيث تلبي احتياجات وأولويات كل وزارة من وزارات الخارجية ؛

خامسا - إذا قررت الحكومات التماس مرحلة ثانية بعد اكتمال المشروع ، ينبغي لها أن تبدأ البرمجة التمهيدية مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، في الوقت المناسب ، واضعة في اعتبارها أنها ستكون مسؤولة عن تنفيذ المشاريع . ومما قد يكون له أهمية كبيرة ، الخبرة ذات الصلة التي اكتسبها برنامج الامم المتحدة الإنمائي من البرامج الإقليمية الاخرى RLA/75/047 و RLA/76/006 و RLA/78/024 ، وخاصة المشاريع المشتركة بين برنامج الامم المتحدة الإنمائي/ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة .

Digitized by UNOG Library

ثالثا - تعليقات بشأن التوصية الاولى

٧ - يرى المفتشون أنه ينبغي النظر في وثيقة المشروع مع الاشارة الى منشئه وأهدافه ، ومصادر تمويله ، وادارته ، وموظفيه ، وعلاقاته المؤسسية ، في إطار الشبكات المؤسسية .

٨ - فيما يتعلق باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المسؤولة عن التنفيذ ، فإن الإطار المؤسسي للمشروع ، محدد بجلاء . ويجوز لهذه اللجنة "في الحالات المناسبة" أن تلتمس تعاون برنامج الدراسات المشتركة المتصلة بالعلاقات الدولية في امريكا اللاتينية .

٩ - وفيما تنص وثيقة المشروع لا تنص بوضوح على أهداف المشروع ، فإن الفرع الثاني المتعلق بمبررات المشروع واتجاهه العام ، يتضمن مستويات التعاون التالية : (أ) تدريب موظفي وزارات الخارجية ؛ (ب) تقديم الدعم لتحسين الهيكل الاساسي لوزارات الخارجية وإعداد السياسات الخارجية ؛ (ج) التبرعات المقدمة من داخل وخارج المنطقة ، والمتاحة على أعلى المستويات ، عن طريق عقد الحلقات الدراسية والاجتماعات بين الدبلوماسيين ، والاكاديميين والخبراء بشأن البنود الوثيقة الصلة بامريكا اللاتينية .

١٠ - ويعتقد المفتشون أن عبارة "بنود ذات صلة خاصة بامريكا اللاتينية" قد تشير إما الى بنود تقع في نطاق الانشطة المدرجة بعد الحرفين (أ) و (ب) أعلاه ، أو الى بنود تتصل بالسياسة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، الميدان المحدد للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفها الوكالة المنفذة .

١١ - ولا تقع ، دراسة العلاقات السياسية الدولية لبلدان المنطقة وتحليلها ومناقشتها ضمن أهداف المشروع ، تحت أي ظروف . فإجراء هذه الدراسات والتحليلات والمناقشات هو حق مقصور إما على المؤسسات الاكاديمية الخاصة أو الوكالات السياسية لحكومات المنطقة .

١٢ - وتتعرض أهداف المشاريع لتحريف تام عندما تبدأ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، بالتعاون مع برنامج الدراسات المشتركة المتصلة بالعلاقات الدولية في امريكا اللاتينية ، في الدعوة الى اجتماعات وعقد اجتماعات

Digitized by UNOG Library

ونشر كتب عن مسائل لا تقع في حدود اختصاص اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية التي حددت بوضوح في مختلف قرارات الجمعية العامة .

١٣ - وربما يكون تحول اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الى هذا النوع من النشاط قد جاء نظرا لأن مشروع برنامج الدراسات المشتركة المتصلة بالعلاقات الدولية في امريكا اللاتينية الذي تولى برنامج الامم المتحدة تمويله في الفترة فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٦ ، قد غير بشكل أساسي أهداف الوثيقة الاصلية للمشروع . والمشروع الذي كان هدفه "تعزيز برنامج للبحث في العلاقات الاقتصادية الدولية" (RLA/80/019 و DP/PROJECT/3649) أصبح "برنامج الدراسات المشتركة المتصلة بالعلاقات الدولية لأمريكا اللاتينية" ، حسب العنوان الذي أطلق عليه في التقرير الختامي للمشروع . واذا كان المشروع يقع بادئ الامر ضمن اختصاص اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، فإن اللجنة كانت في السنوات الاخيرة تعمل على بنود من الواضح أنها لا تقع داخل اختصاصها . ولا يفهم المفتشون كيف عجزت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفها الوكالة المنفذة ، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي بوصفه الوكالة الممولة ، عن ملاحظة هذا التغيير الاساسي .

١٤ - وليس ثمة حاجة لأن نكرر أن الحكومات طلبت من برنامج الامم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٨٥ تزويدها بتعاون تقني لتدعيم قدراتها الدولية "فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية" فقط ، وهي مسألة نكرر أنها تقع في اختصاص اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

١٥ - وتتصل الانشطة المنفذة حاليا بموجب المشروع RLA/86/002 ، في أغلبها ، بدراسة العلاقات الدولية لأمريكا اللاتينية . ويعزى الى هذه الانشطة ما يزيد على نصف ميزانية المشروع . ويستند أيضا هذا الرأي الذي توصل اليه المفتشون الى المعلومات المقدمة في وثيقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعنونة "تقرير عن أعمال اللجنة حتى نيسان/ابريل ١٩٨٦" (LC/G.1508(SES22/5) - ٢ آذار/مارس ، الصفحات ٥٢ - ٥٤)) . وبالنسبة "للاجتماعات ، والحلقات الدراسية والمؤتمرات التي عقدت كجزء من المشروع المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، وهو دعم السلك الخارجي لبلدان امريكا اللاتينية (ASEAL-RIAL)" ، وهو عنوان البرنامج الفرعي ١٦-٢ ، الفقرة الفرعية '٢' ، تناول نحو ١٥ اجتماعا بنودا تتعلق بالعلاقات الدولية

Digitized by UNOG Library

والسياسة الخارجية في بلدان امريكا اللاتينية ، في حين تناول ١١ اجتماعا بنودا تتعلق بالموارد البشرية والهياكل الاساسية والدعم ، بالمعنى الحرفي للعبارة ، فيما يتعلق بالسلك الخارجي . وينبغي أن يضاف أن برنامج الدراسات المشتركة المتصلة بالعلاقات الدولية في امريكا اللاتينية لم يشر في المنشورات الممولة كليا أو جزئيا من قبل المشروع ، الى المشروع أو الى برنامج الامم المتحدة الإنمائي أو اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . ولا يعني كون الحكومات قد وافقت على المشروع أنها وافقت ، بأي حال ، على طرق تنفيذه التي تتم في مرحلة تالية والتي تتوقف على الوكالة المنفذة .

رابعا - التعليقات على التوصية الثانية

١٦ - نظرا إلى أن المفتشين تخامرهم شكوك كبيرة فيما إذا كان تنفيذ الانشطة المذكورة آنفا يدخل في اختصاص لجنة اقتصادية إقليمية ، فهم يرون أن من المستصوب ، بل من الضروري أيضا اعطاء الحكومات المشتركة في المشروع دورا رئيسيا خلال الوقت المتبقي لتنفيذ المشروع .

١٧ - ورغم أن المشروع RLA/86/002 يرمي إلى دعم دوائر الشؤون الخارجية لبلدان أمريكا اللاتينية ، فإن أهدافه الضمنية ، وهي نفس أهداف جميع المشاريع الإنمائية ، تتمثل في ايجاد أو تعزيز الاعتماد على النفس وتشجيع التعاون الافقي الفعّال فيما بين الدول المشتركة . وعلاوة على ذلك يجب ألا ننسى أن البلدان حساسة بشكل خاص عندما يتعلق الامر بهيكل وعمل دوائرها المعنية بالشؤون الخارجية . ومن المسائل الهامة بشكل خاص هذه الايام ، العلاقة الوظيفية وعلاقة العمل بين وزارات الخارجية والوكالات الحكومية الاخرى التي تبرز بشكل متزايد على الساحة الدولية ، مثل وزارات المالية ووزارات التجارة الخارجية والمصارف المركزية . وعلى الحكومات نفسها أن تدرس وتحل هذه القضايا التي قد تأخذ أشكالا تختلف من بلد إلى آخر .

١٨ - وهناك جانب مؤسسي آخر بالغ الاهمية في وزارات الخارجية يتعلق بمكتباتها وبمحفوظاتها . ومن المؤسف أن هذه المؤسسات لم تول قط أية أهمية حتى في العديد من أكثر بلدان المنطقة تقدما . ويرى المفتشون أنه ينبغي لهذا المجال أن يكون الاساس لتدريب الموارد البشرية . وهو يمثل أيضا فرصة مناسبة للتعاون الافقي فيما بين بلدان المنطقة .

Digitized by UNOG Library

١٩ - ويرى المفتشون أنه لم يتح سوى اجراء استعراض جزئي للمشروع في الاجتماع الثلاثي المعقود في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، نظرا لاشتراك خمسة فقط من البلدان الـ ١٦ ، إلى جانب ستة ممثلين عن برنامج الامم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

٢٠ - ولا تحتاج الحكومات إلى أن تطلب من اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تعيد تنظيم تنفيذ المشروع وأن تعطيها دورا أكبر ؛ بل يجب أن يتم ذلك بمبادرة من الوكالة المنفذة ذاتها .

خامسا - التعليقات على التوصية الثالثة

٢١ - يرى المفتشون أن من بين الاليات العملية التي يمكن استعمالها ، قيام اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والحكومات المشتركة بعقد اجتماع بين الاكاديميات أو المعاهد العاملة مع مختلف وزارات الخارجية . وتتمثل الاهداف الاساسية لذلك الاجتماع في القيام أولا بإنشاء شبكة من تلك المؤسسات ، إذا ما وافقت الحكومات على ذلك ، ثم وضع خطة عمل مصممة حسب احتياجات المنطقة .

٢٢ - ويرى المفتشون أن الخبرة المكتسبة من المشاريع الإقليمية المشابهة للمشروع المعروض علينا قد تكون ذات أهمية . وهم يفكرون ، في هذا السياق ، في مشروع RLA/75/047 المشترك بين برنامج الامم المتحدة الإنمائي واليونسكو والمتعلق بتدريب خريجي الجامعات في مجال العلوم البيولوجية . وقد أنشأت الحكومات في إطار ذلك المشروع مجلس مدراء إقليمي تولى إدارة المشروع عن طريق رسم السياسة واعتماد خطط العمل السنوية . وعندما انتهى الدعم المالي من برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، تقرر الاستمرار في الانشطة عن طريق إقامة الشبكة الامريكية اللاتينية للعلوم البيولوجية . وقد تناولت وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها JIU/REP/80/10 مسألة المساعدة التي تقدمها منظومة الامم المتحدة إلى مؤسسات التعاون التقني الإقليمية المشتركة بين البلدان ، مع تشديد خاص على تعزيز الاعتماد الجماعي على النفس وتكثيف التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بالشكل الموصوف في "التعاون الافقي" . ويشمل الفرع الرابع من ذلك التقرير مجموعة من المواضيع تجمع بين نطاق وأهداف الشبكة المؤسسية ، وبين موارد التمويل . ويرى المفتشون أنه من المفيد للبلدان المشتركة في المشاريع أن تفكر في إنشاء مؤسسة تربط بين معاهد وأكاديميات وزارات الخارجية ، حتى وإن تم ذلك في إطار خطة للعمل .

Digitized by UNOG Library

سادسا - تعليقات على التوصية الرابعة

٣٣ - يرى المفتشون أن التوصية الرابعة التي تشير إلى المشاريع القطرية لدعم الخدمات الخارجية فيها ما يفسرها . فلكل وزارة للشؤون الخارجية احتياجاتها الخاصة القائمة على عوامل مختلفة . ومن الصعب جدا تلبية هذه الاحتياجات من خلال مشروع إقليمي . ويرى المفتشون أن أفضل نهج هو نهج المشاريع القطرية . وكان موظفو وزارات الخارجية الذين جرت استشارتهم مجمعين تقريبا على دعم ذلك النهج . والحكومات هي التي تقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ هذه المشاريع القطرية ، ويمكنها أن تطلب ما تعتبره ضروريا من دعم أو مشورة . ولا يرغب المفتشون هنا في مناقشة مسألة ما إذا كان من اختصاص اللجان الاقتصادية الإقليمية تنفيذ المشاريع القطرية . ويبدو أن وحدة التفتيش المشتركة قد قدمت في تقرير سابق ردا ايجابيا على ذلك السؤال . غير أن المفتشين يشكّون في أن اللجان لديها ما يلزم من التجربة والخبرة لتقديم المشورة إلى الحكومات عن كيفية تحديث دوائر السلك الخارجي بها . وبإيجاز ، فإنهم يكررون تأكيد اعتقادهم بأنه يجب على الحكومات تنفيذ المشاريع القطرية بصورة مباشرة . ويمكن للحكومات أن تحصل على أية مشورة تحتاج إليها من وكالات مثل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث أو من الوكالات التي ركّزت خلال سنوات طويلة على مسألة الموارد البشرية في مجال خدمات السلك الخارجي مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") نفسها .

٣٤ - وتجدر الملاحظة بأن جميع المشاريع القطرية الجارية تدخل ضمن مسؤولية الحكومات المعنية بها .

٣٥ - وفيما يلي البلدان التي لديها في الوقت الحاضر مشاريع قطرية لدعم دوائرها الخاصة بالسلك الخارجي : الارجنتين ، وأوروغواي ، والبرازيل ، وبوليفيا ، وبيرو ، والجمهورية الدومينيكية ، وغواتيمالا ، وكوبا ، وكولومبيا ، والمكسيك . ويجري تنفيذ المشروع الارجنتيني المعنون "نظام الحاسبة الالكترونية في وزارة الشؤون الخارجية وشؤون العبادة" من جانب تلك الوزارة بتكلفة متقاسمة تبلغ حوالي ٣,٥ ملايين دولار . ويجري تنفيذ المشروع البوليفي المعنون "تعزيز القدرة التفاوضية لوزارة الشؤون الخارجية وشؤون العبادة" من جانب تلك الوزارة بتكلفة تبلغ حوالي ٠٠٠ ١٣٠ دولار ، وهي أيضا تكلفة متقاسمة . ويتناول المشروع البرازيلي مسألة "تعزيز وكالة التعاون البرازيلية" . وتقوم الوكالة بتنفيذه على أساس تقاسم التكاليف ،

Digitized by UNOG Library

التي يدفع منها برنامج الامم المتحدة الإنمائي مبلغ ٠٠٠ ٣٨٠ من دولارات الولايات المتحدة ، وتدفع الحكومة ٣٠ مليون كروزيرو . ويحمل المشروع الكولومبي عنوان "تقديم الدعم إلى أنشطة البحث التي تضطلع بها وزارة الشؤون الخارجية" . وتقوم الحكومة بتنفيذه على أساس تقاسم التكاليف التي يدفع منها برنامج الامم المتحدة الإنمائي مبلغ ٠٠٠ ٤٣ دولار تقريبا . ويجري تنفيذ مشروع غواتيمالا المعنون "تقديم الدعم إلى وزارة الشؤون الخارجية في غواتيمالا" ، من جانب الحكومة ، بتكلفة قدرها ٠٠٠ ١٣٠ دولار . ويجري تنفيذ المشروع المكسيكي المعنون "وضع مواصفات لنظام المعلومات المعالجة بالحاسبة الإلكترونية في وزارة الشؤون الخارجية" من جانب تلك الوزارة ، بتكلفة قدرها ٠٠٠ ١٤٠ دولار . ويحمل مشروع بيرو عنوان "التدريب في مجال العلاقات الدولية مع الاشارة إلى سلك الخدمات الخارجية" . ويجري تنفيذه من جانب الوزارة على أساس تقاسم التكاليف ، التي يدفع منها برنامج الامم المتحدة الإنمائي مبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ دولار وتبلغ مساهمة حكومة بيرو فيها قرابة ٣,٢ مليون إنتي . ويحمل مشروع أوروغواي عنوان "تقديم الدعم إلى وزارة الشؤون الخارجية في أوروغواي" . وتقوم الوزارة بتنفيذه بتكلفة قدرها ٠٠٠ ١٥ دولار ، ويقع في إطار خطة العمل للمشروع RLA/86/002 . ويجري تنفيذ المشروع الدومينيكي لدعم وزارة الشؤون الخارجية ، من جانب إدارة الامم المتحدة للتعاون التقني لاغراض التنمية بتكلفة تبلغ ٠٠٠ ٢٧٠ دولار تقريبا .

٣٦ - وأخيرا يرى المفتشون أن الممارسة الحالية التي تتبعها اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي لنقل أرقام التخطيط الإرشادية القطرية إلى المشاريع الإقليمية ، والعكس ، أي نقل أرقام التخطيط الإرشادية الإقليمية إلى المشاريع القطرية ، قد تتنافى مع الاحكام التي اعتمدها مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي نفسه في ذلك الصدد . وإذا كانت القواعد الموجودة غير واضحة بما يكفي بشأن هذا الموضوع فإنه ينبغي لمجلس الإدارة أن يتخذ القرارات اللازمة لتفادي التفسيرات المتضاربة .

سابعا - تعليقات على التوصية الخامسة

٣٧ - أعربت جميع وزارات الخارجية التي جرت استشارتها عن آراء إيجابية بشأن النتائج المحتملة للمشروع وبشأن نتائج بعض الاجتماعات المتعلقة بمواضيع ذات أهمية خاصة مثل موضوع الحاسبات الإلكترونية . ولذلك يمكن أن تقرر الحكومات أن تطلب من برنامج الامم المتحدة الإنمائي تمديد المشروع إلى مرحلة ثانية . فإذا فعلت ذلك فإن

Digitized by UNOG Library

المفتشين يعتقدون أنه ينبغي أن تنظر الحكومات أنفسها ، بأية طرق أو اجراءات تراها ملائمة ، في ميزات الشروع في البرمجة المسبقة لانشطة المرحلة الثانية بالاشتراك مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، وفي الوقت المناسب .

٢٨ - وخلال تلك المرحلة الثانية ، يمكن ، أن تكون مشاركة الحكومة عن طريق الشبكة المؤسسية المشار إليها في التوصية الثالثة أعلاه مفيدة للغاية فيما يتعلق بالانشطة السابقة للبرمجة ، وفيما يتعلق بالبرمجة نفسها على حد سواء .

٢٩ - وقد تضمنت ورقة قدمت إلى الاجتماع الاستشاري الذي عقد مع مسؤولين في وزارة الخارجية في مونتفيديو في آب/أغسطس ١٩٨٦ ، اقتراحا ورد أيضا في وثيقة المشروع (المرفق الثالث) . ومن رأي المفتشين ، أن الورقة لخصت الاهداف الممكنة لمشروع ما يستهدف دعم وزارات الخارجية . وحددت الورقة ثلاثة مجالات رئيسية في هذا الصدد وهي :

(أ) هيكل وزارات الخارجية في أمريكا اللاتينية وأعمالها : '١' استخدام الحاسبات الإلكترونية كأدوات لدعم الانشطة الدبلوماسية ؛ '٢' زيادة ترشيد استخدام الموظفين الدبلوماسيين الوطنيين في البلد الام ؛ '٣' استخدام تكنولوجيات حديثة لتصنيف البيانات وتحليلها وتجهيزها ؛ '٤' صياغة وتخطيط السياسة الخارجية ؛

(ب) تقديم التدريب الاساسي والمتقدم إلى الموظفين الدبلوماسيين الوطنيين والإقليميين : '١' المفاوضات الاقتصادية والمالية الدولية ؛ '٢' وسائط الإعلام والدبلوماسية ؛ '٣' إدارة الحالات الحرجة ؛ '٤' الاستخدام الكامل للأجهزة القنصلية ؛ '٥' استخدام التكنولوجيا الحديثة في تدريس اللغات الاجنبية ؛

(ج) التعاون الافقي : '١' المشاركة في الخبرات الإقليمية في مجالات تعيين موظفي الهيئة الدبلوماسية والحاقهم بالسلك وتزويدهم بالتدريب الاساسي والمتقدم ؛ '٢' إعداد مناهج تدريب أساسية ومتقدمة لدبلوماسيي أمريكا اللاتينية .

٣٠ - وتجدر الاشارة ، في هذا الصدد ، لمجرد العلم فقط ، أن مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) ما برحت تنظم منذ عام ١٩٥٥ دورة دراسية سنويا في مجال اجراء المفاوضات الدولية . والدورة مدتها ٤ أشهر وتشمل اجراء محاكاة للمفاوضات كما تشمل حلقة عمل بشأن طرق التفاوض ، يحضر هذه الدورة موظفون

Digitized by UNOG Library

من وزارات الشؤون الخارجية ووزارات التجارة والمصارف المركزية وغير ذلك من المؤسسات . وتقدم الدورة هذا العام باللغة الاسبانية ؛ فهي تقدم بهذه اللغة كل سنتين ويحضرها موظفو وزارات الخارجية في أمريكا اللاتينية . وكذلك تعقد "الفات" حلقات دراسية وطنية حسب طلب الحكومات . ويولى اهتمام خاص لمسألة الاعمال التحضيرية التي يُضطلع بها قبل اجراء المفاوضات ، ونفقات الدورة وكذلك نفقات الزمالات على وجه الخصوص يتحملها برنامج الامم المتحدة الإنمائي . وفي العام الماضي قامت الحكومة السويسرية برعاية الحلقات الدراسية التي عقدت بشأن طرق التفاوض . ويقدر عدد من حضروا هذه الحلقات الدراسية حتى الآن بـ ١٠٠ ١ موظف من البلدان النامية منهم ٣٠٠ موظف من أمريكا اللاتينية .

٣١ - ويقوم برنامج الامم المتحدة الإنمائي بتمويل المشروع RLA/82/912 (الذي ينفذه الأونكتاد) وبمقتضى هذا المشروع تعقد في عام ١٩٨٨ في أمريكا اللاتينية حلقة دراسية إقليمية كبرى بشأن أساليب التفاوض . وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ عقد معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث حلقة دراسية منتقاة إلى حد كبير قدمت فيها ورقات عمل ممتازة .

٣٢ - ويعتقد المفتشان أنه قد يكون من المفيد استكمال تعليم وتدريب موظفي الهيئة الدبلوماسية وكذلك موظفي الادارات الحكومية الاخرى الذين يشتركون في مزاولة أنشطة خارج بلادهم - بمناهج دراسية تتعلق بالطرق الصحيحة لإجراء المفاوضات الدبلوماسية . ويمكن أن تكون الخبرة المكتسبة في هذا الصدد في الامم المتحدة والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات العالمية والمنظمات الإقليمية مفيدة في هذا الشأن إلى حد كبير .

Digitized by UNOG Library

مرفق

نفقات الميزانية المقدرة

يرى المفتشون بعد فحص ميزانية المشروع أن أكثر من ٠٠٠ ٩٠٠ دولار قد خصصت لعقد اجتماعات وحلقات دراسية وإصدار منشورات ، ليست لها صلة بأهداف المشروع ، وتقع خارج نطاق اختصاص اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والمحيط الهادئ ، وهذه البنود هي :

١١ - ٠١	تعيين خبير في شؤون العلاقات الدولية والتعاون الدولي (٠٠٠ ١٩٠ من دولارات الولايات المتحدة)
١١ - ٠٣ - ٠٤	تعيين خبراء استشاريين (٠٠٠ ٦٠ من دولارات الولايات المتحدة)
١٣ و ١٥ و ١٦	دعم إداري ، نفقات لسفر الخبراء في بعثات رسمية وبعثات التقييم (٠٠٠ ٢٩٠ من دولارات الولايات المتحدة)
٢١ و ٢١ : ٠١ و ٠٢	عقد من الباطن يتعلق بالبحوث والمنشورات
٠٥ و ٠٦ و ٠٨	(٠٠٠ ١٧٠ من دولارات الولايات المتحدة)
٣٢ : ٠٢	دورة دراسية دون إقليمية بشأن العلاقات بين أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة (٠٠٠ ٧٠ من دولارات الولايات المتحدة)
٣٢ : ٠٨	اجتماع سنوي ـ مركز برنامج الدراسات المشتركة المتصلة بالعلاقات الدولية في أمريكا اللاتينية (٠٠٠ ١٤٨ من دولارات الولايات المتحدة)
٣٢ : ١٠	حلقات دراسية بشأن السلم والتنمية (٠٠٠ ٧٩ من دولارات الولايات المتحدة)
٣٢ : ١١ و ١٢	اجتماع سنوي للخبراء في شؤون تحليل وتخطيط السياسة الخارجية ـ حلقات دراسية (٠٠٠ ٩٠ من دولارات الولايات المتحدة) .

- - - - -

Digitized by UNOG Library